الأمم المتحدة

A/HRC/16/79

الجمعية العامة

Distr.: General
25 February 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار*

موجز

هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/١٤، الذي دعا فيه المجلس مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تقدم تقريراً بشأن الاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار في سياق صلتها بانتهاء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠. ويشمل التقرير الأحداث التي وقعت حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

لقد جرت الانتخابات الرئاسية التي طال انتظارها في كوت ديفوار في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بعد تأجيلها ست مرات منذ عام ٢٠٠٥. وبينما جرت الجولة الأولى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر في جو سلمي وأشاعت الأمل في انتهاء الأزمة السياسية والعسكرية الطويلة الأمد في البلد، أفسد جولةَ الحسم التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر تشدُّدٌ في الجدل والخطاب السياسيين أوصل البلد بالتدريج إلى حالة غليان خلفت عواقب وخيمة على حالة حقوق الإنسان إجمالا. وعقب إعلان كل من اللجنة المستقلة للانتخابات والمجلس الدستوري عن نتائج متباينة، شكَّل الرئيس المنتخب ألاسان واتارا حكومة، بينما سعى لوران غباغبو إلى التشبث بالسلطة وعيَّن بدوره "حكومة"، ولكن المجتمع الدولي لم يعترف بها.

* تأخر تقديم هذا التقرير.

الرجاء إعادة الاستعمال

وقد ساهم بالتدريج في تدهور الوضع في البلد حظر للتجول ليلاً فرضُ عشيةَ جولة الحسم ومحاولاتُ منع المنتمين إلى جماعتي ديولا وباولي الإثنيتين من التصويت والمخالفاتُ وأفعالُ التخويف الكثيرة التي شهدتها منطقة وسط الشمال الشرقي الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة وقمعُ عنيف مارسه موظفو إنفاذ القوانين على مظاهرة عامة نظمها تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ودعوةُ التجمع لاحقاً إلى العصيان المدني في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وتفاقم هذا الوضع الذي لم يسبق له مثيل بتجنيد واستخدام جماعات الشباب وميليشيات ومرتزقة مزعومين، ما تسبب في عدد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، كان لبعضها دوافع إثنية وسياسية وخلفت ضحايا في الجانبين، ولا سيما في أوساط أنصار التجمع.

وما فتئت قناة التلفزيون المملوكة للدولة، وهي هيئة البث الإذاعي والتلفزيون الإيفوارية، تبث رسائل متسمة بكره الآخر تحرض على الكراهية والعنف، وتشجع الانقسام الديني والإثني بين الشمال والجنوب. وقد أدى الوضع السياسي المتقلب وتردي حالة حقوق الإنسان إلى تشرد الآلاف من الإيفواريين داخلياً وعبر الحدود في البلدان المجاورة، وخلَّفاً أثراً سلبياً على حقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعرقل معسكر غباغبو مراراً عمل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأعاق حريتها في التنقل بما في ذلك المحاولات التي قامت بها شعبة حقوق الإنسان للتحقيق في ادعاءات بشأن مقابر جماعية في آنياما (أبيدجان) ولاكوتا (قرب ديفو) وإيسيا (قرب دالوا) وانتهاكات أخرى خطيرة لحقوق الإنسان. وقد منعت هذه العراقيل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الاضطلاع بشكل كامل بولايتها في مجال حماية المدنيين، وذلك على نحو ما نص عليه مجلس الأمن في قراريه ١٨٩٤(٢٠٠٩) و١٩٣٣(٢٠١٠).

وقد أدان كل من الأمين العام والمفوضة السامية بشدة تدهور حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار. وجهت المفوضة السامية رسائل فردية إلى السيد غباغبو وثلاثة قادة عسكريين ذوي رتب عليا لتذكيرهم بما يقع عليهم من التزام بحماية المدنيين وبمسؤوليتهم الشخصية عن انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الإنساني الدولي التي يرتكبها أفراد قوات الأمن الخاضعة لقيادتهم ومراقبتهم. كما أعرب عدة خبراء تابعين للأمم المتحدة ومكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم بشأن ما يُرتكَب من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلد.

ونظراً للمأزق السياسي الذي يدخل الآن شهره الثالث، فإن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار ما فتئت تتزعزع. وقد تأكد مقتل قرابة ٣٠٠ شخص منذ بدء الأزمة، وترد تقارير متواصلة بشأن حالات الاختطاف والاحتجاز غير القانوني والاعتداءات على المدنيين. واضطر أكثر من ٠٠٠ ٣٥ شخص إلى الهرب من بيوتهم والتماس اللجوء في أماكن أخرى، بما في ذلك البلدان المجاورة. وثمة تقارير مفادها أن آلافاً من الشباب

يُجنَّدون قسراً ويُسلَّحون، ربما استعداداً لنزاع عنيف. ويبقى الترويج لخطاب الكراهية والعنف عبر وسائط الإعلام مصدر قلق بالغ. وموروث تعطيل لوسائل كسب الرزق، من خلال عملية "البلد الشبح" التي تدعو إلى العصيان المدني ووقف العمل على نطاق البلد كله، أوجد قيوداً شديدة على إمكانية الالتحاق بالتعليم والتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية. وفي الوقت ذاته، قيدت عرقلة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قدرتها على التحقق من المدى والحجم الكاملين لانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق البلد.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٥
ثانياً –	معلومات أساسية	٣-٣٨	٥
ألف–	حالة حقوق الإنسان خلال الانتخابات وبعدها	١٠-١٢	٨
باء –	انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الدفاع والأمن والميليشيـــات المسلحة	١٣-١٤	٨
جيم–	القمع العنيف للمظاهرات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	١٥	٩
دال –	دعوة تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام إلى العصيان المدني	١٦-١٧	٩
هاء –	اعتداءات حي Abobo PK 18	١٨	١٠
واو –	حادث دويكويه والتوتر بين المجتمعات المحلية في سياق ما بعد الانتخابات	١٩-٢٢	١١
زاي–	التشرد داخلياً وعبر الحدود	٢٣	١٢
حاء–	ادعاءات تتعلق بوجود مقابر جماعية	٢٤	١٢
طاء –	استهداف مباني العبادة	٢٥	١٣
ياء –	العنف الجنسي	٢٦-٢٧	١٣
كاف–	دور وسائط الإعلام في التحريض على الكراهية والعنف	٢٨-٢٩	١٤
لام –	تجنيد وتسليح واستخدام الشباب والميليشيات والمرتزقة	٣٠-٣٤	١٥
ميم –	الحالة خلال الانتخابات وبعدها في المنطقة الخاضعة لسيطـــرة القوات الجديدة	٣٥-٣٨	١٧
ثالثاً –	الهجمات على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعرقلة أنشطتها في مجال الرصد	٣٩-٤١	١٨
رابعاً –	الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمفوضة السامية	٤٢-٤٤	٢٠
خامساً –	الاستنتاجات والتوصيات	٤٥-٥١	٢١
ألف–	الاستنتاجات	٤٥-٤٦	٢١
باء –	التوصيات	٤٧-٥١	٢٢

أولاً – مقدمة

١- هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/١٤، الذي دعا فيه المجلس مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تقدم تقريراً بشأن الاعتداءات وانتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار في سياق صلتها بانتهاء الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠. ويشمل التقرير الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٢- وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، عقد مجلس حقوق الإنسان دورة خاصة استعرض خلالها حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار عقب إعلان نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. واتسم المأزق السياسي الناجم عن الانتخابات بإفراط أنصار لوران غباغبو، بمن فيهم أفراد قوات الأمن الموالون له، في استعمال القوة لقمع المظاهرات العامة وبالمضايقة والتخويف وبالتحريض على العنف الإثني والسياسي والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والعنف الجنسي والتعذيب وحالات الاختفاء القسري وعمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وحسبما أُفيد به، ارتكب أنصار الرئيس ألاسان واتارا خلال الانتخابات وبعدها أفعال المضايقة والاعتداء وإتلاف الممتلكات والنهب. كما شُرِّد آلاف الأشخاص قسراً داخل كوت ديفوار وإلى البلدان المجاورة. ورغم دعوات المجتمع الدولي المتكررة إلى السماح بحرية التنقل وبالوصول إلى المدنيين، فقد واصلت قوات الأمن وجماعات الشباب المتحالفة مع السيد غباغبو إعاقة حركة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

ثانياً – معلومات أساسية

٣- جرت أخيراً في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وفي جو متسم على العموم بالهدوء والسلم الانتخابات الرئاسية التي طال انتظارها والتي أُجِّلت ست مرات منذ عام ٢٠٠٥، وذلك رغم وجود بعض الخلافات فيما بين المعسكرات المتصارعة بخصوص عملية إحصاء الأصوات وقبل إجراء جولة الحسم في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بين المرشحين المتزعمين وهما لوران غباغبو، الرئيس المنتهية ولايته، وألاسان درامان واتارا، حصل تشدد ملحوظ في الجدل والخطاب السياسيين بلغ ذروته بحصول عدد من الحوادث، منها اعتداءات عنيفة على مقر حزب السيد واتارا، تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام، في يوفوغون (أبيدجان)، ونهب وإتلاف ممتلكات من افتُرِض أنهم أنصار السيد واتارا في المنطقة الغربية من البلد، وفرض حظر للتجول عشيةَ الجولة الثانية من الانتخابات.

٤- وقد انطلقت حملة الانتخابات الرئاسية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ لمدة أسبوعين. وعملاً بمدونة السلوك التي تم وضعها، مضت وبسلاسة التجمعات السياسية التي

عقدها المرشحون الأربعة عشر لمنصب الرئاسة في سائر أرجاء البلد، دون أن تقع أي حوادث كبرى. واستفاد جميع المرشحين بشكل متكافئ من وسائط الإعلام العامة خلال الأسبوعين. وأُبلِغ عن وقوع بعض الحوادث البسيطة، منها المضايقة والتخويف والتهديدات وتحطيم ملصقات انتخابية. ولوحظ قيام أنصار السيد غباغبو بمصادرة بطاقات الناخبين في بعض مناطق البلد، ولا سيما في المنطقتين الغربية والجنوبية. وفي الجزء الغربي من البلد، هدد أفراد جماعات الميليشيات السابقة بعرقلة العملية الانتخابية إذا لم تُدفَع في الوقت المحدد لرجال ميليشيات سابقين عددهم ٠٠٠ ٢ فرد بدلات إعادة إدماجهم، ومنعوا عقد بعض التجمعات السياسية في دويكويه وغيغلو. وشملت المشاكل الملاحظة على نطاق البلد نقص منظمي الاقتراع ذوي التدريب الجيد وحالات تأخر متكررة في فتح مراكز الاقتراع وإيصال مواد الانتخاب ودفع مرتبات منظمي الاقتراع وبدلاتهم. وقد أدت هذه المشاكل إلى حالات تأخُّر محبِطة في تجميع النتائج على الصعيدين المحلي والوطني، في خضم توتر اجتماعي وسياسي متزايد.

٥- لقد تميزت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية بنسبة إقبال مرتفعة للناخبين بلغت ٨٣ في المائة وبمشاركة كبيرة للمرأة. وشعر المراقبون على العموم بالرضا عن تنظيم الانتخابات رغم عدة مشاكل ونواقص لوجستية، ولم يُبلَغ عن وقوع أي حدث كبير أو انتهاك خطير لحقوق الإنسان. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات النتائج المؤقتة للجولة الأولى. وضمن المتنافسين الرئيسيين الثلاثة، حصل لوران غباغبو على ٣٨,٣ في المائة من الأصوات وألاسان درامان واتارا على ٣٢,٨ في المائة وأونري كونان بيديه على ٢٥,٢٤ في المائة. وتم تأكيد النتائج المؤقتة التي أعلنت عنها اللجنة وأعلنها المجلس الدستوري في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ثم صدَّق عليها الممثل الخاص للأمين العام في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وحسبما تقتضيه القوانين الانتخابية، تقرر إجراء جولة ثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بين المتنافسَين الرئيسيَّين، السيد غباغبو والسيد واتارا.

٦- وعشيةَ جولة الحسم في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، فرض الرئيس حظراً للتجول ليلاً، وذلك حسب الظاهر لمنع العنف. وفي اليوم ذاته، أعلنت القوات الجديدة في بيان بُثَّ على تلفزيون المنطقة الجنوبية قرارها القاضي بعدم إنفاذ حظر التجول في منطقتها، في حين شجبت أحزاب المعارضة السياسية حظر التجول باعتباره وسيلة لزرع الخوف في الناخبين ودعت إلى رفعه. وقبل ذلك، كان الرئيس غباغبو قد قرر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر نشر الجيش الوطني في سائر أرجاء البلد، وذلك بذريعة العجز الواضح لمركز القيادة المتكاملة عن توفير الأمن بالقدر الكافي الذي يُلزِمه به اتفاق واغادوغو السياسي.

٧- وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أُجريت الانتخابات الرئاسية بنجاح؛ وتجاوزت نسبة الإقبال على التصويت ٨١ في المائة، رغم أنه حصلت فوضى في آخر الدقائق بخصوص

حصيلته. وأدت محاولات متكررة لمنع منتمين إلى جماعتي ديولا وباوليه الإثنيتين من التصويت في مناطق عدة، من بينها لاكوتا وإيسيا وسان بيدرو، إلى مصادمات عنيفة بين أنصار حزب السيد غباغبو، تحالف الغالبية الرئاسية، ومؤيدي حزب السيد واتارا، تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام. ووصف أنصار تحالف الغالبية الرئاسية السيد واتارا بأنه "أس التمرد"، ونصبوا ملصقات تشنع به وعرضوا شريطاً يشوه سمعته ويحرض على العنف ضد جماعة ديولا الإثنية التي ينتمي إليها. واتسمت بعض الرسائل بالكره السافر للآخر وأشاعت الفُرقة الدينية والعرقية بين الشمال والجنوب. ودعت الناس إلى عدم التصويت لصالح السيد واتارا، الذي أسمته "القاتل"، وإلى منع أنصاره من تنظيم حملات باسمه وإلى التمرد عليهم إذا فاز بالجولة الثانية من الانتخابات. واعتمدت حملة السيد غباغبو شعاراً دعا أنصاره إلى "التصويت ١٠٠ في المائة" لصالح "الأصلي". وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، تلا وزير الداخلية بياناً صحفياً على شاشة القناة التلفزية التابعة للدولة أدان فيه هذه الأفعال والتمس من أصحابها الكف عن أنشطتهم.

٨- وبالإضافة إلى حظر التجول الذي فُرِض في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أغلقت الحكومة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ حدود البلد البرية والجوية والبحرية، التي أُعيد فتحها لاحقاً في ٦ كانون الأول/ديسمبر. كما قررت الحكومة سحب أفراد قوات الدفاع والأمن من مركز القيادة المتكاملة وطلبت من السلطات الإدارية المنتشرة في الشمال الانتقال إلى الجنوب.

٩- وبعد بعض التأخير، أعلنت اللجنة المستقلة للانتخابات أخيراً النتائج في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حيث أعلنت أن السيد واتارا فاز بالانتخابات الرئاسية بنسبة ٥٤,١ في المائة من الأصوات مقابل ٤٥,٩ في المائة للسيد غباغبو. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، عكس المجلس الدستوري النتائج التي أعلنتها اللجنة وأعلن السيدَ غباغبو فائزاً بنسبة ٥١,٤٥ في المائة من الأصوات مقابل ٤٨,٥٥ في المائة للسيد واتارا، وذلك بعد إلغاء أصوات سبع مناطق في الشمال صوتت بأغلبية ساحقة للسيد واتارا. وبحكم دور التصديق المنوط بالممثل الخاص للأمين العام، فقد صدق على النتائج التي أعلنتها اللجنة المستقلة للانتخابات التي أعلنت السيد واتارا فائزاً. وحظي تصديق الممثل الخاص للأمين العام على النتائج بالموافقة الكاملة من طرف المجتمع الدولي. غير أن المجلس الدستوري أقام في ٣ كانون الأول/ديسمبر مراسيم أداء السيد غباغبو لليمين كرئيس لولاية جديدة. وأخطر السيد واتارا بدوره رئيس المجلس الدستوري في ٤ كانون الأول/ديسمبر بأدائه لليمين كرئيس. وشكَّل الجانبان حكومتيهما. وثبَّت السيد واتارا رئيس الوزراء السابق، غييوم سورو، في منصبه، بينما عيَّن السيد غباغبو أستاذاً جامعياً، هو السيد جيلبير ماري أكيه نغبو، رئيس وزرائه الجديد. وأعلن الجيش تأييده للسيد غباغبو، في حين ساندت القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة السيد واتارا. وقد أجج هذا الوضع الذي لم يسبق له مثيل، حيث أدى مرشحان رئاسيان اليمين كرئيس منتخب، التوتر السياسي في كوت ديفوار.

ألف – حالة حقوق الإنسان خلال الانتخابات وبعدها

١٠- أدت عوامل فرض حظر التجول الذي أُعلِن في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ والمصادمات المتكررة بين أنصار تحالف الغالبية الرئاسية ومؤيدي تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام وقمع أنصار التجمع بعنف في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لمحاولة تنظيم مظاهرة عامة إلى وقوع انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان تراوحت بين الإعدامات خارج نطاق القضاء والتعذيب والاعتقال والاحتجاز التعسفيين والاختطافات وحالات الاختفاء القسري، التي شملت الصحفيين، والإتلاف المتعمد للممتلكات.

١١- وخلال الفترة الممتدة من ١٥ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، أُبلِغ عن مقتل ١٧٣ شخصاً وتعرض ٩٠ شخصاً للتعذيب والمعاملة السيئة، في حين اعتُقِل واحتُجِز ٤٧١ شخصاً آخر تعسفاً في مختلف مراكز الاحتجاز، بما في ذلك مراكز الشرطة، حيث اشترط موظفو الشرطة دفع مبلغ مقداره ٠٠٠ ١٥٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (زهاء ٣٠٠ دولار) للإفراج عن الأشخاص المعتقلين. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلِغ عن فقدان أثر ٢٤ شخصاً خلال هذه الفترة.

١٢- وازدادت حالةَ حقوق الإنسان سوءاً بسبب وسائطُ الإعلام العامة والخاصة التي قسمت الحلبة السياسية والانتخابية إلى قطبين وأشاعت رسائل ملتهبة، معرِّضةً بذلك الوحدة والوئام الوطنيين للخطر. كما خلَّفت الأزمة السياسية المتواصلة أثراً سلبياً على الإعمال التام للحق في التعليم في بعض أرجاء كوت ديفوار، ولا سيما في بواكيه ودالوا وبوندوكو، حيث عُلِّقت الدراسة.

باء – انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الدفاع والأمن والميليشيات المسلحة

١٣- قمع أفراد من قوات الدفاع والأمن، بمن فيهم منتمون إلى السرية الجمهورية للأمن ومركز قيادة العمليات الأمنية والحرس الجمهوري ولواء مكافحة الشغب ولواء حفظ النظام والدرك والبحرية، بمساعدة ميليشيات وجماعات شباب و"مرتزقة" يتكلمون الإنكليزية، أنصار تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام، وبخاصة من ينتمون منهم إلى جماعات باوليه الإثنية، في عدة مواقع. واستعملوا الغاز المسيل للدموع والقنابل اليدوية والسواطير والذخيرة الحية لقمع مظاهرات نظَّمها عُزَّل من أنصار المعارَضة. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، وبدعوى القيام بتفتيش عن الأسلحة في مقر حزب تجمع الجمهوريين في واساكارا، يوبوغون، أطلق أفراد من مركز قيادة العمليات الأمنية، حسبما أُفيد به، الذخيرة الحية، فقتلوا ستة أشخاص من أنصار تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام وأصابوا ١٤ شخصاً آخر. واعتُقِل واحتُجِز سبعة أشخاص آخرين من أنصار التجمع في السجن المدني المركزي، في مؤسسة أبيدجان الإصلاحية.

١٤- وحسبما أُفيد به، قام في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ منتمون إلى اتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار، بمساعدة من قوات الدفاع والأمن وبعض رجال الميليشيات، بهجوم مماثل على مقر الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار في شارع كوكودي في أبيدجان. وأصيب في الاعتداء ١١ شخصاً تعرَّض ثلاثة منهم لإصابات خطيرة بأعيرة نارية. وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أغار مجدداً أفراد من قوات الدفاع والأمن في حوالي الرابعة والنصف صباحاً على مقر الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار. وأطلقوا أعيرة نارية وحطموا الأبواب واعتقلوا على الأقل ٦٣ شخصاً من أنصار تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام، منهم ستة نساء وعدد من الأطفال. وقُتِل شخص وتعرض أربعة أشخاص لإصابات خطيرة خلال الحادث. وأودِع المعتقلون رهن الاحتجاز في دائرة الشرطة في بلاتو، ثم نُقِلوا إلى السجن المدني المركزي. وأُفرِج عنهم جميعاً لاحقاً في ١٨ كانون الثاني/يناير.

جيم - القمع العنيف للمظاهرات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

١٥- تصاعَد العنف السياسي في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عندما حاولت سلطات تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام حشد الأنصار من جميع أرجاء البلد لتنظيم مسيرة سلمية صوب أبيدجان للاستيلاء على مبنى قناة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية لتنصيب المدير العام الذي عينته حكومة واتارا. وقمع أفراد قوات الدفاع والأمن المسيرة بقوة، ولا سيما في أبيدجان وديفو وبوندوكو وتيبيسو، قرب ياموسوكرو. وفي ياموسوكرو، أسفرت مصادمة بين أفراد قوات الدفاع والأمن والقوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة عن عدة خسائر بشرية. وفي اليوم نفسه، أسفرت مصادمة مماثلة في فندق غولف (Golf Hotel) في أبيدجان بين أفراد قوات الدفاع والأمن والقوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة عن ١٠ قتلى على الأقل، منهم ثلاثة جنود من قوات الدفاع والأمن. وعززت القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة في بواكيه قواتها وتقدمت إلى نغاتاليكرو، قرب ياموسوكرو، في منطقة إرساء الثقة السابقة، لدرء هجوم محتمل لقوات الدفاع والأمن من الجنوب.

دال - دعوة تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام إلى العصيان المدني

١٦- تعرضت عملية "البلد الشبح"، التي أُطلِقت في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ودعا من خلالها تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام إلى العصيان المدني في سائر أرجاء البلد، لقمع شديد من قبل قوات الدفاع والأمن في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير في أبيدجان وآبينغورو وآنيبيليرو وغانيوا. وضم أفراد قوات الدفاع والأمن الذين شاركوا في هذه الانتهاكات جنوداً من مركز قيادة العمليات الأمنية والسرية الجمهورية للأمن ولواء مكافحة الشغب والبحرية. وأزالت قوات الدفاع والأمن بعنف الحواجز التي نصبها أنصار

تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام في حيي آتيكوبيه وآدجاميه في أبيدجان وفي حي ديولابوغو في غانيوا، وأطلقوا الرصاص بشكل عشوائي على مدنيين عُزل، فقتلوا تسعة أشخاص، منهم صبي عمره ١٥ سنة، وأصابوا ٢١ شخصاً آخر. وردّاً على ذلك، خرَّب متظاهرون في غانيوا تسع حافلات تابعة لشركة النقل KS، وهي شركة خاصة رفض صاحبها الامتثال لدعوة تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام. وقتلت قوات الدفاع والأمن ثلاثة أشخاص آخرين في آنيبيليكرو. وخلفت دعوة تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام أثراً سلبياً على الحياة اليومية للمواطنين، وبخاصة من يعملون في قطاعي الصحة والتعليم. فقد أُغلِقت عدة مدارس، وحُرِم كثير من المرضى من حقهم الأساسي في الرعاية الطبية بسبب غياب العاملين الطبيين.

١٧- وأدت سلبية موظفي إنفاذ القوانين، الذين لم يحموا المدنيين من مختلف الانتهاكات، إلى إنشاء جماعات الدفاع الذاتي لتوفير الأمن في بعض الأحياء. كما استعملت المجتمعات المحلية نظام إنذار يتمثل في إحداث ضجيج بالطناجر وغيرها من أدوات المطبخ ويُعرَف باسم "عملية الطناجر" لمنع حوادث القتل والاختطاف وغير ذلك من الانتهاكات التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن وغيرها من الوكالات الأمنية.

هاء - اعتداءات حي Abobo PK 18

١٨- في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أغار جنود قوات الدفاع والأمن على حي Abobo PK 18، وهو من ضواحي أبيدجان ومعقل لأنصار الرئيس واتارا، حيث اشتبه الجنود في وجود أفراد القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة والصيادين التقليديين (dozos) الموالين له. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اقتحموا بيوتاً خاصة وأطلقوا أعيرة نارية طوال الليل واعتقلوا عدة شبان. وقُتِل في هذه العملية على الأقل ١٨ شخصاً حسبما أُفيد به. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أغارت قوات الدفاع والأمن مرة أخرى على حي Abobo PK 18. وبدعوى البحث عن أسلحة وتفكيك حواجز الطرق التي نصبها السكان المحليون، اقتحمت القوات المذكورة عدة بيوت وهي تطلق الرصاص الحي لتخويف السكان. وأشارت المعلومات الأولية المستقاة من مصادر مختلفة إلى أنه قُتِل خلال الحادث تسعة أشخاص على الأقل، منهم أربعة أفراد من قوات الدفاع والأمن. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، قتل منتمون إلى حركة الوطنيين الشباب في حي آبوبو آفوكاتييه شخصين على الأقل، ما رفع حصيلة القتلى إلى ما لا يقل عن ١١ شخصاً. وكان حظر للتجول فرضه السيد غباغبو ساري المفعول في آبوبو وآنياما منذ ٩ كانون الثاني/يناير. وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة ودرجة الخسائر البشرية التي لحقت بالشرطة في حوادث حي Abobo PK 18، التي تعرض أفرادها في بعض الحالات لإصابات بأعيرة نارية، تدل على وجود "مدنيين" مسلحين بين السكان.

واو – حادث دويكويه والتوتر بين المجتمعات المحلية في سياق ما بعد الانتخابات

١٩- ازداد التوتر بين المجتمعات خلال فترة التحضير للانتخابات الرئاسية؛ وأُبلِغ عن عدة حالات من العنف العرقي والمتصل بالوضع السياسي، وبخاصة في دويكويه في غرب كوت ديفوار. وفي ٣ كانون الثاني/يناير، قُتِل على الأقل ٣٥ شخصاً وجُرِح أكثر من ١٠٠، وأُحرِق ٢٣٠ مسكناً في أعمال عنف عرقي بين ميليشيات مدججة بالسلاح تابعة لكل من جماعة ديولا وجماعة غيريه، ساعدها، حسبما زُعِم، مرتزقة ليبيريون. ووقع هذا الحادث بعد أن قُتِلت تاجرة أصلها من جماعة ديولا الإثنية رمياً بالرصاص في كمين نصبته جماعة من قُطّاع الطرق الشبان المنتمين إلى جماعة غيريه. ويومي ٨ و٩ كانون الثاني/يناير، قاد منسق الشؤون الإنسانية في كوت ديفوار بعثة مشتركة لوكالات فريق الأمم المتحدة القطري، ضمت شعبة حقوق الإنسان التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، إلى دويكويه ومان ودانانيه لتقييم آثار المصادمات على الصعيد الإنساني. ولاحظت البعثة أن النساء والأطفال هم الأشد تضرراً، وحددت عدة مجالات للعمل العاجل والفوري، منها الصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية وسلامة السكان.

٢٠- كما أُبلِغ عن وقوع أعمال عنف بين المجتمعات المحلية في مناطق أخرى عديدة مثل آبينغورو وبوندوكو وبواكيه ودابو (على بعد ٤٠ كيلومتراً من أبيدجان) ودالوا وديفو وغانيوا وغيغلو (٣٢ كيلومتراً جنوب – غرب دويكويه) وهيريه وإيسيا ولاكوتا وأوميه وسايووا وسينفرا (على بعد ١٣٠ كيلومتراً من دالوا) وسان بيدرو وياموسوكرو وزوينولا، اندلعت بين منتمين إلى جماعات بيتيه وغورو وديدا الأصلية وجماعتي باوليه وديولا بسبب منازعات على ملكية أراضٍ فاقمتها الخلافات السياسية. واضطُهد المنتمون إلى الجماعتين غير الأصليتين وقُتِل بعضهم لعدم تصويتهم لصالح السيد غباغبو.

٢١- وبعد الجولة الثانية من الانتخابات، ارتُكِبت أفعال مماثلة ضد الجماعتين المذكورتين أعلاه، ما أدى إلى نزوح ما لا يقل عن ٩٤ فرداً من جماعة باوليه الإثنية من بيمادي (على بعد ١٠ كيلومترات من إيسيا) والقرى المجاورة. كما أدلى عدة ضحايا وشهود بشهادات مفادها أن مساكن تعود إلى شماليين وأشخاص من جماعة باوليه الإثنية في شتى أحياء أبيدجان وُضِعت عليها علامتا (X) أو (B) لتيسير تحديد قاطنيها لأغراض اختطافهم أو إعدامهم خارج نطاق القضاء أو إتلاف ممتلكاتهم أو نهبها. وكشف نفس الشهود أيضاً عن وجود قوائم سوداء لأشخاص يراد القضاء عليهم. ولذلك، ترك كثير من الأشخاص بيوتهم خشيةَ التعرض للانتقام، وظلوا مختبئين مدة أسابيع.

٢٢- وحطم أنصار تحالف الغالبية الرئاسية صناديق الاقتراع في بولكرو (على بعد ١٥ كيلومتراً من واتيه) وفي سان بيدرو وبيليم (على بعد ٦ كيلومترات من واتيه) ويواوبليكرو شانتييه وكاناكرو (على بعد ١٠ كيلومترات من واتيه) وواتيه وبويو. وفي بعض الحالات، عرقلوا مداولات أعضاء اللجنة المستقلة للانتخابات، ما أدى إلى إلغاء بعض النتائج. كما

حرض زعماء معروفون جيداً في تحالف الغالبية الرئاسية الشباب الأصليين على مضايقة وتخويف موظفي مراكز الاقتراع. وفي بويو، صادر قائد لواء الدرك بطاقات تصويت ١٠ ناخبين محتمَلين ادعى أنهم أجانب. ولم يمارس كثير من الناخبين المحتملين حقهم في التصويت خشيةَ التعرض للانتقام. وأُبلِغ عن انتهاكات مماثلة في آكوبيه (آنييي) ودوغبافلا (أوميه) وغادوان ووراغاهيو وباكايو (سوبريه)، حيث نصبت جماعات الميليشيات وشباب أصليون حواجز لمنع المنتمين إلى الجماعات غير الأصلية من التصويت.

زاي - التشرد داخلياً وعبر الحدود

٢٣- تسبب الوضع السياسي السائد في كوت ديفوار أيضاً في نزوح الآلاف من الأشخاص إلى البلدان المجاورة. وحسبما أفادت به اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والتابعة لفريق الأمم المتحدة القطري، تم، لغاية ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تسجيل ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣٢ لاجئ إيفواري في ليبيريا و٣٤٠ لاجئاً في غينيا و١٦٨ في توغو و٩٢ في مالي و١٢ في بوركينا فاسو و١٣ في غانا، في حين لجأ ما مجموعه ٠٠٠ ١٣ شخص إلى الكنيسة الكاثوليكية في دويكويه ٠٠٠ ٤ شخص آخر في مان. وأُبلِغ في قرية إيبوكيه (نحو ٨٠ كيلومتراً غرب سان بيدرو) في مقاطعة غران بيريي عن التشرد الداخلي لعدد كبير من المنتمين إلى جماعة باوليه الإثنية عقِب تهديدات بالقتل وجهها إليهم شباب من تحالف الغالبية الرئاسية في المنطقة. وفي سينفرا، أدت مصادمات إلى تشريد قرابة ٠٠٠ ١ شخص لجؤوا إلى مخيم بانبات التابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ولوحظ تشرد مماثل في ياكرو - كوفيكواسيكرو (على بعد ٦ كيلومترات من تيبيبسو) حيث فر ٨٢٧ شخصاً، منهم ٣٣١ امرأة و١٧٦ طفلاً، من القرية إلى تيبيبسو عقب المصادمة التي وقعت هناك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر بين جنود قوات الدفاع والأمن والقوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة.

حاء - ادعاءات تتعلق بوجود مقابر جماعية

٢٤- تلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عدة تقارير بشأن وجود مقابر جماعية مزعومة في مختلف نواحي البلد، ولا سيما في أبيدجان وإيسيا ولاكوتا (في منطقة كوكورا "بولاييه"، على بعد ٤ كيلومترات من لاكوتا) وداهيري (٤ كيلومترات شمال لاكوتا) ولوبوديغيا (دالوا). وزعم شهود آخرون أنه تم دفن عدة جثث في فوريه دي بانكو في أبيدجان. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، حاول فريق من المحققين في انتهاكات حقوق الإنسان، بقيادة رئيس شعبة حقوق الإنسان، إجراء التحقيق في القتل المزعوم لما بين ٦٠ و٨٠ شخصاً أودِعت جثثهم، حسبما أُفيد به، في ندوتريه في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ثم نُقِلت لاحقاً إلى مشرحة في آنياما، قرب أبيدجان. وسبق أن قام بمحاولة

مماثلة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر فريق بقيادة الممثل الخاص. وفي كلتا المرتين، منع جنود موالون للسيد غباغبو المحققين التابعين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من الوصول إلى المبنى الذي أودِعت فيه الجثث حسبما أُفيد به. وأوقِف الممثل الخاص تحت التهديد بالسلاح وأُجبر على الانسحاب. وأعاق أفراد من قوات الدفاع والأمن وموظفون إداريون محليون بطريقة مماثلة محاولات أخرى قام بها موظفو عملية الأمم المتحدة المعنيون بحقوق الإنسان للتحقيق في تقارير بشأن وجود مقابر جماعية في لاكوتا وإيسيا.

طاء – استهداف مباني العبادة

٢٥- في ١٧ و١٨ كانون الأول/ديسمبر، اقتحم أفراد من قوات الدفاع والأمن أربعة مساجد في غران بسام وأبوبو وويليامسفيل، قرب أبيدجان، أثناء صلاة الجمعة، فتسببوا في مقتل شخص وإصابة ما لا يقل عن ٢٧ شخصاً آخر. وفي غران بسام، اقتحمت مجموعة من موظفي الشرطة والدرك والبحرية مسجد سيلا حوالي الساعة ١٢/٥٠ ظهراً يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر بينما كان الإمام يلقي خطبة صلاة الجمعة التي حضرها العديد من المصلين. وألقت قوات الدفاع والأمن الغاز المسيل للدموع داخل صحن المسجد، ما بث الذعر في جموع المصلين. وردّاً على ذلك، أضرم المصلون النار في مركبة في ملكية مفوض الشرطة المحلي وكذلك في بيته. وانتقاما، اقتحمت قوات الأمن المحلية، يعززها أفراد السرية الجمهورية للأمن المبعوثون من أبيدجان ويساعدها مخبرون، بيوتاً خاصة وأطلقوا النار على مدنيين بالذخيرة الحية. وقُتِل شخص وجُرِح حوالي اثني عشر شخصاً آخر. وفي اليوم ذاته، أطلق أفراد من السرية الجمهورية للأمن أعيرة نارية وألقوا الغاز المسيل للدموع على المصلين في مسجد الحياة في أندوكوي ٣، قرب أبوبو، فأصابوا ١٧ شخصا، منهم ١٤ امرأة. وأُبلِغ عن حوادث مماثلة في مسجد التقوى في Abobo PK 18 وفي مسجد الهدى في ويليامسفيل. وفي هذه الحالة، منع أفراد السرية الجمهورية للأمن المصلين من حضور صلاة الجمعة بإطلاق أعيرة نارية والغاز المسيل للدموع في محيط المسجد بين الساعة العاشرة صباحاً والواحدة ظهرا، وأتلفوا ممتلكات. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، هاجم مسلحون، حسبما أُفيد به، كنيسة كاثوليكية في بانغولو، قرب دويكويه. وهربوا بحواسيب ومركبة استردها صاحبها في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر.

ياء – العنف الجنسي

٢٦- فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وُثِّقت ٢٣ حالة اغتصاب لها صلة بأعمال العنف التي وقعت في مرحلة ما بعد الانتخابات. ففي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، اغتصب زوجة مسؤول رفيع المستوى في سلك الدولة عمرها ٤٤ سنة في بينونغوسو، قرب مطار أبيدجان، ثلاثة أشخاص في زي مدني مسلحين بالسكاكين والسواطير برفقتهم جماعة أخرى من

الرجال المرتدين للزي العسكري والمسلحين ببنادق. وقد اختُطِفت خارج بيتها وأُخِذت إلى دغلة قريبة حيث اعتُدي عليها جنسياً لرفضها الإدلاء بكلمة تأييد للسيد غباغبو. وقد أحيلت الضحية إلى هيئة متخصصة لتلقّي المساعدة النفسانية والطبية.

٢٧- وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تعرضت ١٩ امرأة وفتاة في دويكويه للاغتصاب الجماعي من قِبل رجال ميليشيات مسلحين هدَّدوهن بإحراقهن وهن على قيد الحياة. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أعاد أفراد من الحرس الجمهوري اعتقال مناصر لتجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام، عمره ٣٠ سنة، وعذبوه واعتدوا عليه جنسياً، وسبق أن اعتقله أفراد قوات الدفاع والأمن في ٤ كانون الثاني/يناير خلال غارتهم على مقر الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وأُفرِج عنه في ٥ كانون الثاني/يناير. وفي الزنزانة، ضرب الضحيةَ واغتصبه من الحادية عشرة صباحاً حتى الخامسة بعد الظهر ثمانية جنود أدخلوا أيضاً عقِب بندقيتهم من طراز كالاشنيكوف في أسته إلى أن وافق على تزويدهم بأسماء أنصار حزب التجمع الآخرين وعناوينهم. وعالجه الموظفون الطبيون التابعون لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الوحدة الطبية للبعثة قبل إحالته في ١٦ كانون الثاني/يناير على مستشفى متخصص ليتلقى المساعدة الطبية المناسبة.

كاف - دور وسائط الإعلام في التحريض على الكراهية والعنف

٢٨- رغم أن كل المرشحين الأربعة عشر لمنصب الرئاسة أتيح لهم على أساس المساواة الوصول الحر إلى وسائط الإعلام العامة خلال فترة التحضير للجولة الأولى من الانتخابات، فإن قناة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية ركزت بشكل رئيسي على أنشطة السيد غباغبو والسيد بيديه والسيد واتارا. ولم توفر وسائط الإعلام العامة والخاصة التدريب الأساسي على التربية المدنية للمواطنين. وتمثلت إحدى نتائج هذا التقصير في ارتفاع مستوى الأصوات الملغاة في الجولة الأولى من الانتخابات. وجهت تهمة التحيز في الأزمة الإيفوارية إلى وسائط الإعلام الأجنبية عقِب إذاعة قناة France 24 لنتائج الانتخابات المؤقتة التي أعلنتها اللجنة المستقلة للانتخابات من فندق Grand Hotel، فأغلقت حكومة غباغبو وسائط الإعلام الأجنبية وحبست إرسال الرسائل النصية الهاتفية وحاولت أن تمنع بث أجهزة إرسال إذاعة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار المنقولة على موجة التضمين الترددي (FM)، التي اتهمها السيد غباغبو وأنصاره بإذاعة رسائل تحرض على العنف.

٢٩- وضخمت هذا الوضع الجديد بوضوح وسائط إعلام عامة وخاصة مأجورة للزعماء السياسيين، وذلك في ظل تغاضي الجهاز المنظِّم لقطاع وسائط الإعلام، ألا وهو المجلس الوطني للاتصال السمعي - البصري. وباشرت قناة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية علناً حملة مكثفة وممنهجة للتحريض على التعصب والكراهية إزاء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وميسِّر الحوار الإيفواري وزعماء وأنصار غير تحالف

الغالبية الرئاسية. وحفزت الناس، ومنهم الجنود الموالون للسيد غباغبو، على التأهب لحرب محتملة. لقد تحولت قناة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية إلى آلة دعائية لمرشح تحالف الغالبية الرئاسية، تحتكر الفضاء الإعلامي وتشيع رسائل ملتهبة وخطابات عنيفة وتدعو السكان الإيفواريين إلى "مقاومة العدو"، فأنشأت بالتالي في البلد وضعاً قابلاً للانفجار.

لام – تجنيد وتسليح واستخدام الشباب والميليشيات والمرتزقة

٣٠- لوحظ منحى مقلق نحو عسكرة الشباب في البلد، ولا سيما بعد الجولة التي أجريت لحسم الانتخابات الرئاسية في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. فقد جرى تجنيد الشباب في المواقع المختلفة، وبخاصة في أبيدجان وبوافليه ودالوا وسان بيدرو ومنطقة آنييي وفافوا وزوينولا. وفي بعض الحالات، جُلِبوا، حسبما أُفيد به، إلى أبيدجان لإجراء تدريب عسكري سريع في مراكز معينة، من قبيل قرية آكاكرو في بينجيرفيل وفي المدينة الخضراء "cité verte" (يوفوغون) وزاون ومركز الـ ٢٢٠ مسكناً. كما أُفيدَ بأن بعض الشباب اختُطِفوا وأُخِذوا قسراً إلى مراكز التدريب لاستعمالهم لاحقاً كدروع بشرية إذا دخلت البلدَ قوات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ووُعِد كثير منهم بإدماجهم في صفوف قوات الشرطة والجيش النظامية. وأُرسِل بعض الشباب الذين أتموا بالفعل تدريبهم إلى الميدان وهم مسلحون ومرتدون للزي العسكري، بينما احتُفِظ بآخرين في مراكز التدريب والفنادق ومواقع أخرى. وفي هذا الصدد، تلقت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار معلومات موثوقاً بها عن وجود جماعة مقاتِلة جديدة تسمى "قوات المقاومة وتحرير كوت ديفوار" وترتبط بمعسكر السيد غباغبو. وقد أصدرت هذه الجماعة بطاقات مقاتلين للمجندين الجدد تحمل رقم تسجيل وتوقيع المدعو "عقيد دجيدجيه غبيازيغبويو". ويوجد على الجانب المقابل من البطاقة ما نصه (كوت ديفوار أو الموت) "La Côte d'Ivoire ou la Mort" و(سننتصر) "Nous vaincrons".

٣١- ومن بين العناصر المزعجة إعادة تنشيط سَرية العقارب اليقظة (المعروفة أيضاً باسم جبهة تحرير المنطقة الوسطى الكبرى)، وتنوي، بحسب الروايات، إطلاق عملية جديدة تسمى "الحرية الخالدة" من وسط البلد من أجل "تحرير" بواكيه والمنطقة الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة. وقد أُطلِقت العملية، حسبما أُفيد به، منذ ثمانية أشهر وتتطلب تجنيد نحو ١ ٠٠٠ شاب تتمثل مهمتهم في التسلل إلى المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة وجمع معلومات عن وضع القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة والقوات المحايدة قبل أن تشن قوات الدفاع والأمن الهجوم النهائي. وقد حُدِّد لهذه العملية، التي يُقدَّر أن تكلف ٠٠٠ ٠٠٠ ٣٥ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٠٠٠ ٧٠ دولار)، ما مجموعه ١٤ موقعاً، ١٠ منها في الشمال الشرقي وأربعة في الشمال الغربي. وفي ياموسوكرو، ارتكب أفراد سرية العقارب اليقظة انتهاكات في حق السكان المحليين في حي

ديولابوغو. وأصابوا ١٠ أشخاص، من بينهم طفلان، عندما حاول السكان المحليون إزاحتهم من المنطقة لوضع حد لهذه الانتهاكات.

٣٢- وتشمل الجماعات الأخرى حركة الوطنيين الشباب، التي يقودها شارل بوليه غوديه، واتحاد الطلاب والتلاميذ في كوت ديفوار والمرتزقة الليبيريين المزعومين الذين يقال إن "حكومة" غباغبو قد جندتهم. وأفاد شهود بوجود مرتزقة مدججين بالسلاح بين أفراد قوات الدفاع والأمن في أبيدجان، يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر، وفي دويكويه خلال المصادمات التي وقعت بين الجماعات في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وفي Abobo PK18 في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وردّاً على الادعاءات المتعلقة بإشراك مرتزقة ليبيريين في النزاع الدائر في البلد، أصدرت رئيسة ليبيريا إيلين جونسون سيرليف في ٧ كانون الأول/ديسمبر بلاغاً صحفياً ألحت فيه على المواطنين الليبيريين ألا يتورطوا في الأزمة الإيفوارية. وتعمل كل هذه الجماعات المقاتلة بشكل وثيق مع قوات الدفاع والأمن، وبخاصة الحرس الجمهوري ومركز قيادة العمليات الأمنية. ويُستعمل أفرادها في كثير من الأحيان كمخبرين مكلفين بتحديد من يراد اعتقالهم أو اختطافهم أو اغتيالهم والذين يمكن تحديد أماكن إقامتهم برموز وعلامات محددة.

٣٣- وتوافق الشهود في الإشارة ضمن محرِّكي العمليات المذكورة أعلاه إلى شارل بليه غوديه، وزير السيد غباغبو "لشؤون الشباب"، إلى جانب وزير الداخلية السابق، ديسيريه تاغرو، وعمدة يوفوغون، بامانا دجيدا، وسياسيين آخرين رفيعي المستوى في تحالف الغالبية الرئاسية وموظفين عسكريين. وقيل إن أسلحة متطورة وسواطير وزِّعت بطريقة غير قانونية على المجندين. وكشفت تقارير عديدة عن وجود مخابئ للأسلحة في مواقع مختلفة في أبيدجان وفي المناطق الداخلية من البلد. وأُفيد بأن شباناً مسلحين من جماعات بيتيه وغورو وغيريه وديداً الأصلية وأنصار آخرين لتحالف الغالبية الرئاسية ارتكبوا أفعالاً متسمة بالعنف ضد منتمين إلى جماعات إثنية أخرى لعدم تصويتهم لصالح السيد غباغبو.

٣٤- وفي ٤ كانون الثاني/يناير، اختطفت جماعة من المدنيين المسلحين ١٨ مواطناً مالياً يعملون كمناولين للأمتعة في حي آدجاميه في أبيدجان وأخذتهم إلى وجهة مجهولة في حي آدجاميه-تيكساكو على متن مركبتين صغيرتين للشحن. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تُحدَّد لا ملابسات اختفائهم القسري ولا أماكن وجودهم. وفي الرابعة بعد الظهر يوم ١٢ كانون الثاني/يناير، ضربت جماعة من الوطنيين الشباب ثلاثة ماليين حتى الموت. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، اختطف وضرَب وعذَّب شباب من جماعة كرومين الأصلية في قرية آدجامانيه (٣٥ كيلومتراً غرب سان بيدرو) سبعة مواطنين ماليين آخرين اتهموهم بأنهم متمردون. وأُفرِج في اليوم ذاته عن هؤلاء الماليين، وهم عمال مهاجرون حديثو العهد بالمنطقة.

ميم – الحالة خلال الانتخابات وبعدها في المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة

٣٥- رغم أن الحالة كانت أكثر هدوءً في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة، فقد أُبلِغ عن عدد من انتهاكات حقوق الإنسان. ففي ٨ كانون الأول/ديسمبر، وردّاً على إلغاء المجلس الدستوري للأصوات في سبع مناطق شمالية، أعلنت جميع السلطات الإدارية للمقاطعات المعنية في بلاغ صحفي أن الاقتراع كان على العموم حُرّاً ونزيهاً هناك رغم الحوادث القليلة التي لوحظت في بعض مراكزه، والتي عولجت بسرعة. ولم تلاحَظ أي حوادث قتل. وأُبلِغ عن عدد قليل من انتهاكات حقوق الإنسان تراوحت بين التهديدات والتخويف والإخلال البسيط بالحق في السلامة البدنية والممتلكات في المنطقة خلال الجولة الثانية من الانتخابات التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣٦- وفي بواكيه، تعرض المقر المحلي للحزب الحاكم، وهو الجبهة الشعبية الإيفوارية التابعة للسيد غباغبو، للاعتداء والتخريب. كما نهب شبان أُفيد بأنهم ينتمون إلى تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام وسووا بالأرض في مان وكوروغو، على التوالي، مقار إقامة كل من سيكي بلون بليزي، رئيس المجلس العام، ولانسيني غون كوليبالي، العمدة السابق لكوروغو، وإيسا ماليك كوليبالي، مدير الحملة الوطنية للسيد غباغبو. وفي كوروغو أيضا، ضرب أنصار لتجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام مناصراً لتحالف الغالبية الرئاسية ضرباً مبرحاً وجردوه من ثيابه عقِب خلاف سياسي. وأُبلِغ عن اعتداءات مماثلة على ممتلكات مسؤولي تحالف الغالبية الرئاسية قام بها أنصار تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام في بوكاندا ومباهياكرو وتومودي، التي تقع في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة. وفي بن كواسيكرو (على بعد ٥ كيلومترات من بواكيه)، اقتحم خمسة جنود من القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة، ادَّعوا أنهم سيقومون بالتفتيش عن أسلحة، بيت والدي أحد ممثلي تحالف الغالبية الرئاسية في ٣ كانون الأول/ديسمبر وسرقوا ١٣ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (حوالي ٢٦ دولارا). وعاد إلى المنزل ساعتين بعد ذلك سبعة أفراد آخرين من القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة وصادروا أربعة أكياس تحوي نحو ١ ٠٠٠ قميص. وهددوا بأن يعودوا إذا لم يكف ممثل تحالف الغالبية الرئاسية عن الدعوة إلى مناصرة السيد غباغبو. وفي منطقة بواكيه، التي هجَرتها السلطات القضائية المحلية بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، اعتقل جنود من القوات الجديدة أيضاً واحتجزوا تعسفاً مواطنَين وتسعة أجانب (ثلاثة كاميرونيين وأربعة غانيين ونيجيري وتوغولي) اشتُبِه في أنهم مرتزقة يستخدمهم معسكر غباغبو.

٣٧- وفي أوديينيه، أُبلِغ عن عدة أحداث، منها اعتداءات على بيوت خاصة وإتلاف ممتلكات عقب إعلان النتائج المؤقتة التي أفرزت السيد واتارا فائزا. ونهب أفراد من القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة مكتب الأبرشية في أوديينيه ومقري إقامة كل من المدير المحلي لحملة تحالف الغالبية الرئاسية في أوديينيه ومدير آخر لحملة تحالف الغالبية الرئاسية في

مينينيان. كما حاول أنصار لتحالف الغالبية الرئاسية أن يعتدوا بدنياً على مدير الثانوية الرئيسية وقابلة ومدرسَين. وفي كاني، قرب سيغيلا، تعرض عضو محلي في اللجنة المستقلة للانتخابات يمثل تحالف الغالبية الرئاسية للتخويف والتهديد بالقتل. وفي بونا، صادر شبان منتمون إلى تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام مركبتين مملوكتين لأنصار تحالف الغالبية الرئاسية. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، صادر أفراد من القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة في فافوا (على بعد ٥٣ كيلومتراً من دالوا) مركبة تملكها شركة خاصة. وأعيدت المركبة يومين بعد ذلك إلى صاحبها عقِب تدخُّل موظفي شؤون حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

٣٨- وفي ١٥ و١٦ كانون الأول/ديسمبر، خاض جنود القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة مواجهة عنيفة مع قوات الدفاع والأمن في تيبيسو، وهي بلدة تقع على الحدود بين المنطقة الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة والجنوب، حيث أوقفت قوات الدفاع والأمن تقدُّم الشماليين الذين حاولوا الزحف من بواكيه إلى أبيدجان، وكان من المخطط أن ينضموا إلى مناصرين آخرين لتجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام ليزحفوا على مكاتب قناة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية ويستولوا عليها. وجراء المناوشات، قُتِل ثلاثة أشخاص وأصيب ٢٩ فرداً من القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة ومدنيَّون. ولم تتح أي معلومات بخصوص الخسائر البشرية في صفوف أنصار السيد غباغبو العسكريين والمدنيين. وفي ٥ كانون الثاني/يناير، هدد نائب الرئيس المحلي لشبيبة تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام في دجيبونوا (على بعد ١٥ كيلومتراً من بواكيه) بالاعتداء بدنياً على أعضاء تحالف الغالبية الرئاسية، ولا سيما من يعملون منهم في قطاع التعليم، ما خلَّف أثراً خطيراً على تمتع التلاميذ والطلاب بحقهم في التعليم. وقد تدخَّل الزعماء التقليديون وسلطات القوات الجديدة للحفاظ على السِّلم والتلاحم الاجتماعيين في المنطقة.

ثالثاً - الهجمات على عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعرقلة أنشطتها في مجال الرصد

٣٩- عقب المأزق السياسي، بدأت الحكومة التي شكلها السيد غباغبو وقوات الدفاع والأمن في عرقلة دوريات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وإشاعة أخبار زائفة عن العملية، واتهمتاها بمساندة القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة وبتسليحها. وقررت العملية، درءاً لما قد يواجهه موظفوها من تهديدات، أن ترفع مستوى الاحتراز الأمني من الدرجة اثنين إلى ثلاثة وأن تُجْلي، في ٧ كانون الأول/ديسمبر، موظفيها غير الأساسيين إلى بانجول في غامبيا. كما تلقى بعض موظفي العملية تهديدات بالقتل. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، وفي ياموسوكرو، صوَّب ملازم يدعى غوندو ينتمي إلى أكاديمية تدريب الجيش بندقيته من مسافة قريبة نحو رأس موظف في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

وهدده بالقتل. وفي حادث آخر، تلقى رجل كان يعمل لدى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في أبيدجان كسائق خلال فترة الانتخابات الرئاسية تهديداً بالقتل من مسلحين زاروا بيته مرتين منفصلتين؛ وقد لجأ لاحقاً إلى الاختباء خوفاً على حياته. وفي نفس السياق، منع موظفةً معنية بحقوق الإنسان كانت عائدة إلى العمل في كوت ديفوار بعد قضائها إجازة في الراحة والاستجمام من الدخول في المطار موظفو إنفاذ القوانين، الذين أزعجوها وأعادوها بالقوة إلى الطائرة وأجبروها على العودة إلى فرنسا. وبالإضافة إلى ذلك، جعلت عرقلة أفراد قوات الدفاع والأمن وجماعات الميليشيات والشباب الموالية للسيد غباغبو لحركة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولعملها من الصعب عليها للغاية أداء المهمات المنوطة بها بفعالية، بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان.

٤٠- وفي خضم المأزق السياسي الذي حدث في أعقاب إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠، تواجه شعبة حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار عوائق خطيرة على صعيد التحقق من الادعاءات الخطيرة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وترفض السلطات المحلية التعاون، وتعيق بالتالي قدرة الشعبة على إجراء تحقيقات شاملة في القضايا التي تُعرَض عليها. ويتمثل أحد مصادر القلق الرئيسية في صمت المنظمات غير الحكومية الوطنية وكذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إزاء انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي يرتكبها كلاً الجانبين في ظل المأزق السياسي المستمر.

٤١- ولمواجهة هذه الصعوبات، أنشأت شعبة حقوق الإنسان في ١٥ كانون الأول/ديسمبر فرقة عمل متكاملة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها. وتضم الفرقة ٩٨ خبيراً في مجال حقوق الإنسان أُخِذوا من الشعبة ومن ١٠ مكونات أخرى عسكرية من الشرطة ومكونات مدنية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأربع وكالات تابعة لفريق الأمم المتحدة القُطري في كوت ديفوار. وقُسِّمت فرقة العمل من الناحية التنظيمية إلى ١٢ فريقاً ميدانياً نُشِرت في سائر أرجاء البلد. غير أن عمل الفرقة في الجنوب واجه عراقيل على خلاف الشمال حيث تمكنت من الاضطلاع بأنشطتها دون معوقات. وفي السياق ذاته، أنشأت الشعبة خدمة هاتفية على مدار ٢٤ ساعة، "الخط الأخضر"، يمكن للضحايا أو الشهود أن يُبلِّغوا من خلاله عن الانتهاكات. وتحول الخط الأخضر لاحقاً إلى مركز للمكالمات يعمل على مدار ٢٤ ساعة يمكن فيه لموظفي الشعبة وغيرها من مكونات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تسجيل الادعاءات الواردة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من الجماهير العامة. ويتلقى المركز أكثر من ٣٠٠ مكالمة في اليوم. وقد واصلت الشعبة التحقق من الادعاءات من خلال الشبكات القائمة (من قبيل الجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية الدولية) لتوجيه الدوريات العسكرية التابعة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى "المواقع الساخنة" وبالتالي طمأنة المجتمعات المحلية وتيسير حصول ضحايا الحوادث على المساعدة الطبية في المستشفى الموجود في مقر عملية الأمم المتحدة. ويشارك

رئيس الشعبة في المؤتمرات الصحفية التي تعقدها عملية الأمم المتحدة كل خميس لإطلاع الجماهير والمجتمع الدولي على حالة حقوق الإنسان في البلد.

رابعاً – الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والمفوضة السامية

٤٢- أدان بشدة الحالة المتدهورة لحقوق الإنسان في كوت ديفوار كل من الأمين العام والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقد وجهت المفوضة السامية رسائل فردية إلى السيد غباغبو وثلاثة موظفين عسكريين موالين له من ذوي الرتب العليا، وهم قائد البحرية وقائد الحرس الجمهوري وقائد مركز قيادة العمليات الأمنية. وذكَّرتهم المفوضة السامية بمسؤوليتهم عن حماية المدنيين وبإمكانية مساءلتهم بحكم القيادة والمراقبة المنوطة بهم عن انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن الخاضعة لقيادتهم أفراداً أو وحدات. وأعرب مكلفون آخرون بولايات في مجال حقوق الإنسان، وبخاصة المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية والمستشار الخاص للأمين العام المعني بالحماية من الإبادة الجماعية والممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة الأطفال والتراع المسلح والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، عن قلقهم العميق إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتَكَب في كوت ديفوار منذ إجراء الانتخابات الرئاسية. وعلاوة على ذلك، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية نيته إيفاد بعثة تقييم إلى كوت ديفوار لتحدِّد ما إذا كانت الحالة هناك تبرر تدخله.

٤٣- وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، نفى "وزير الداخلية" في حكومة السيد غباغبو، وذلك في مؤتمر صحفي بُثَّ على شاشة قناة التلفزيون العامة، صحة التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة في البلد واعتبر حصيلة القتلى التي أفادت بها شيئاً من قبيل التحيز، قائلاً إن المفوضة السامية لم تشر إلى أن أنصار السيد واتارا قتلوا ١٤ فرداً من قوات الدفاع والأمن. وفي اليوم التالي، اعترف السيد غباغبو في رسالة متلفزة بما حصل من حوادث القتل وإحراق الممتلكات ونهبها في أبيدجان يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر أثناء المحاولة التي قام بها أنصار تجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام لتنظيم مسيرة. وبينما شدد على أنه الرئيس المنتخب عن جدارة واستحقاق، لَمَّح إلى استعداده لإجراء حوار مع السيد واتارا واقترح إنشاء لجنة لتقييم أزمة ما بعد الانتخابات تضم أعضاء وطنيين وإقليميين ودوليين.

٤٤- وبالمرسوم الرئاسي رقم ٢٠١١-٠٦ المؤرخ ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أنشأ السيد غباغبو لجنة دولية للتقصي ولايتها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بمرحلة ما بعد الانتخابات. وتتألف اللجنة من سبعة أعضاء، أربعة منهم إيفواريون - دجيدجي كادجو ألفونس ومارك ريشموند وماوا كوليبالي وديبروبا بياتريس - وثلاثة أجانب هم: ويلي روبيا، محام بوروندي؛ وروبير شارفان، أستاذ قانون فرنسي؛ وجين مارتان مبانبا، وزير

سابق لشؤون حقوق الإنسان في الكونغو. وقد أُسنِدت إلى أعضاء اللجنة مسؤولية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وتحديد الجناة وتقديم تقرير إلى "حكومة غباغبو" في غضون شهر.

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات

ألف – الاستنتاجات

٤٥- عقب جولة أولى طبعها هدوء نسبي، شاب جولة حسم الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠ في كوت ديفوار، التي أجريت في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تدهور حاد في حالة حقوق الإنسان. فقد قُتِل ما لا يقل عن ٢٧٥ شخصاً منذ منتصف كانون الأول/ديسمبر. واقترف أنصار الأحزاب السياسية، وبخاصة أنصار تحالف الغالبية الرئاسية، أفعال التخويف والمضايقة وغيرها من انتهاكات الحق في الحياة وفي السلامة البدنية وفي الشعور بالأمن والأمان وفي المِلكية. واستعمل أفراد قوات الدفاع والأمن الموالية للسيد غباغبو القوة المفرطة والقاتلة لقمع المعارضين السياسيين، وبالتالي قادوا البلد تدريجياً إلى حالة من الغليان السياسي أرست مناخاً من الارتياب والخوف والقمع. وتشير التقارير المتعلقة بتجنيد الشباب وتسليحهم والتجنيد القسري لأشخاص آخرين لاستعمالهم كدروع بشرية في حالة اندلاع الحرب وإعادة تنشيط وتسليح مختلف جماعات الميليشيات إلى وجود احتمال قوي بأن تتدهور حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار رغم جهود الوساطة المبذولة من طرف المجتمع الدولي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل إنهاء الأزمة.

٤٦- ويشكل المأزق السياسي السائد وإمكانية التدخل العسكري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتنصيب الرئيس الشرعي المنتخب واحتمال استئناف الحرب الأهلية في البلد تهديداً حقيقياً لحماية المدنيين. وقد منح مجلس الأمن في قراره ١٨٩٤(٢٠٠٩) بشأن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ولاية في مجال حماية المدنيين، على النحو المبيَّن في قرار المجلس ١٩٣٣(٢٠١٠)، تتمثل في أن توفر، ضمن حدود قدرات هذه العملية ومناطق انتشارها، الحماية للمدنيين المعرضين مباشرةً للعنف البدني، وذلك دون المساس بالمسؤولية الأساسية المنوطة بالسلطات الإيفوارية. وامتثالاً لذلك القرار، وضعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واعتمدت استراتيجية شاملة لحماية المدنيين تنم عن استخلاص الدروس من النواقص التي لوحظت خلال الحوادث العنيفة التي حصلت في شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد شُكِّلت فرقة عمل بقيادة رئيس شعبة حقوق الإنسان لصياغة الاستراتيجية والإشراف على تنفيذها على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. غير أنه لم يتم حتى الآن تنفيذ الاستراتيجية

بكاملها في السياق السائد، وذلك لأن أنصار تحالف الغالبية الرئاسية وموظفيه وأفراد قوات الدفاع والأمن الموالين للسيد غباغبو يمنعون بشكل ممنهج عملية الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها، بما في ذلك الاستراتيجية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وشملت التدابير المتخذة ضد عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وموظفيها في هذا الصدد عرقلة حركة الأمم المتحدة في البلد وتقييدها وشن هجمات استباقية وموجهة ضد موظفيها وممتلكاتها وطرد موظفيها لدى وصولهم إلى المطار.

باء - التوصيات

٤٧- في ضوء ما ورد أعلاه، تقدم المفوضة السامية التوصيات الواردة أدناه.

١- إلى حكومة كوت ديفوار

٤٨- توصي المفوضة السامية الحكومة بما يلي:

(أ) أن تجري تحقيقات معمقة ومستقلة ومحايدة في جميع أعمال العنف ذات الخلفية السياسية، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات الخطيرة المرتكَبة خلال الفترة قيد الاستعراض، وأن تسائل كل الجناة؛

(ب) أن تواصل بحثها عن حل سلمي للأزمة لإنهاء معاناة السكان المدنيين؛

(ج) أن تحرص على أن يتلقى ضحايا العنف الجنسي ما يكفي من الدعم الطبي والنفسي والتعويضات، وأن يُقدَّم الجناة إلى العدالة.

٢- إلى أنصار الرئيس واتارا وتجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام

٤٩- توصي المفوضة السامية أنصار الرئيس واتارا وتجمع الهوفويتيين من أجل الديمقراطية والسلام بالحرص على ألا تقوض "عملية البلد الشبح" أو غيرها من حملات التعبئة الجماعية تمتع السكان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، وبخاصة أداء مؤسسات الخدمات الأساسية للمحافظة على الأرواح، مثل المستشفيات والمراكز الطبية.

٣- إلى لوران غباغبو وأنصاره

٥٠- توصي المفوضة السامية لوران غباغبو وأنصاره بما يلي:

(أ) أن ينهوا دون تأخير أي انتهاك لحقوق المدنيين في الحياة والسلامة البدنية والأمن دون أي تمييز على أساس الجنس أو السن أو الأصل الإثني أو الدين، وأن يمسكوا عن إعاقة جهود تقديم المساعدة الطبية والقانونية أو التعويضات إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات؛

(ب) أن يراعوا حرية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من الشركاء في التنقل وأن يتعاونوا مع هذه الجهات على نحو كامل من أجل إيجاد تسوية ناجحة وسلمية للأزمة؛

(ج) أن يكفوا عن تجنيد وتسليح واستخدام جماعات الشباب والميليشيات والمرتزقة؛

(د) أن ينهوا مضايقة واضطهاد أنصار الأحزاب السياسية والجماعات الأخرى على أساس الرأي السياسي أو الأصل الإثني؛

(هـ) أن يكفوا عن جميع الإجراءات غير القانونية ضد المدنيين العُزَّل؛

(و) أن يكفلوا توقف وسائط الإعلام العامة والخاصة التي يسيطر عليها حالياً أنصار غباغبو عن إذاعة ونشر الرسائل المثيرة التي تُحدِث خطراً بالغاً بوقوع أعمال عنف على نطاق واسع وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ويشمل ذلك ما يستهدف الأمم المتحدة من تلك الرسائل؛

(ز) أن يوقفوا على الفور جميع الإجراءات والبيانات والمؤامرات الأخرى التي تحرض قوات الأمن على ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

٤- إلى المجتمع الدولي

٥١- توصي المفوضة السامية المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) أن يوفر لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ما يلزم من القدرات وقواعد الاشتباك لتنفذ بإحكام ولايتها في مجال حماية المدنيين المعرضين مباشرةً للعنف البدني؛

(ب) أن يواصل مساعدة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأن يكفل قيام لجنة تقصٍّ دولية تمثيلية وذات مصداقية بإجراء تحقيق شامل في انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة المرتكبة في كوت ديفوار ومساءلة مرتكبيها، وأن يواصل العمل من أجل تسوية سلمية للأزمة في كوت ديفوار.